

Distr.: General
30 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٨/٦٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً موضوعياً عن المسألة استناداً إلى تلك الآراء يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ويقدم هذا التقرير موجزاً للآراء الواردة من حكومات أذربيجان، وبنما، والبوسنة والهرسك، وعمان، وكوبا، ولبنان، والمغرب، فضلاً عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ويختتم التقرير بتحديد مواضيع مشتركة وتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن التصدي بها لآثار العولمة في التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

150714 150714 14-56434 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٦٨/٦٨ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/68/177) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا موضوعيا عن المسألة استنادا إلى تلك الآراء يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.
- ٢ - واستجابة لذلك الطلب، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلبا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى الدول الأعضاء والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لإبداء آرائها بشأن هذه المسألة. وحتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت المفوضية قد تلقت ردودا من حكومات أذربيجان، وبنما، والبوسنة والهرسك، وعمان، وكوبا، ولبنان، والمغرب، فضلا عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ويرد أدناه موجز لهذه الردود.

ثانيا - الردود الواردة

ألف - الدول الأعضاء

أذربيجان

- ٣ - وصفت حكومة أذربيجان^(١) العولمة بأنها عملية معقدة ذات أبعاد سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية تؤثر على كل من العلاقات الدولية والنظم الداخلية للدول. وبالإشارة إلى الصلة القائمة بين العولمة وحقوق الإنسان، ذكرت أذربيجان الالتزامات التي تعهدت بها الجمعية العامة من أجل دعم العولمة العادلة والقضاء على الفقر وغيره من العقبات التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ودعت أذربيجان إلى مواصلة تحليل أثر العولمة على أعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

- ٤ - وقدمت أذربيجان تقريرا مفصلا عن مبادراتها المتخذة في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بحقوق الإنسان في المجالات العامة والمحلية. فقد وضعت برامج وسنت قوانين تعالج مجموعة واسعة النطاق من المسائل، بما في ذلك العنف المتزلي، والصحة الإنجابية، والمساواة بين

(١) بعثت حكومة أذربيجان ثلاثة بيانات مستقلة جُمعت بإيجاز في هذا التقرير. وقد ورد أحد البيانات عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٥/٦٧، بعد الموعد النهائي المحدد للإدراج في تقرير عام ٢٠١٣. ولذلك، أدرج ذلك البيان في هذا التقرير.

الجنسين، وحقوق الطفل، وتعزيز صحة الأسرة، وطائفة من المسائل المتصلة بالحقوق الثقافية. وقدمت أذربيجان أمثلة لتدابير محددة نفذتها مثل مبادرة بشأن العنف العائلي تشمل حلقات دراسية ودورات تدريبية للخبراء، والمحامين، وعلماء النفس، وموظفي إنفاذ القوانين، والمنظمات غير الحكومية، والطلاب، والضحايا. وتعمل الإدارات الحكومية أيضا على تحسين قوانين الأسرة ومنع الاتجار بالبشر.

٥ - واعترافا بآثار العولمة على الثقافة التقليدية، ولا سيما عن طريق الإنترنت والتلفزيون، اتخذت أذربيجان مبادرات ترمي إلى تعزيز وتقوية دور الأسرة وقيم أذربيجان وتقاليدها. وشملت هذه المبادرات بشكل صريح مشاركة الأقليات الوطنية.

٦ - وذكرت أذربيجان أنها ملتزمة بالحق في التمتع ببيئة صحية وأنها نفذت تدابير تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. ووضعت مشاريع ترمي إلى تحسين إمدادات مياه الشرب النظيفة، ومنع تلوث مصادر المياه، وتطهير الأراضي الملوثة، وتصريف النفايات الخطرة، وإصلاح الغابات، وتوسيع نطاق الأراضي المحمية.

٧ - وتنفذ أذربيجان برامج في مجال إنتاج الأغذية، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأبلغت أيضا عن جهودها الرامية إلى تعزيز ثقافة الشرعية وتحسين حماية جميع حقوق الإنسان والتمتع بها داخل البلد. وتواصل الحكومة تقديم تقارير دورية إلى الأمم المتحدة بشأن تنفيذها للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

البوسنة والهرسك

٨ - أعربت حكومة البوسنة والهرسك عن رأي مفاده أن العولمة تزيد الوعي بحقوق الإنسان والتجاوب في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان خارج حدود الدول. فمسائل من قبيل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية، والفقر، وتشريد الشعوب، مسائل عابرة للحدود الوطنية وتتطلب استجابات عالمية. وأبلغت البوسنة والهرسك عن تنفيذ مجموعة من التدابير التشريعية من أجل تعزيز حقوق الأشخاص المشردين. وتتصل تلك التدابير بالحق في عودتهم إلى بلدانهم، وبالحق في استرداد الممتلكات، والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والحق في حرية التعبير الديني والنشاط السياسي، فضلا عن دعمهم ماليا وتوفير المأوى لهم، ومساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

كوبا

٩ - ذكرت حكومة كوبا أن الجمعية العامة ينبغي أن تتناول عملية العولمة بما أنها أكبر منتدى عالمي وتمثيلي. وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير تلي احتياجات البلدان النامية، وشددت على الحق الطبيعي في مشاركة جميع الشعوب في هذه العملية وعلى أهمية تلك المشاركة. وأشارت كوبا إلى أن جدول الأعمال الدولي يجب أن يعطي الأولوية لمواضيع من قبيل تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وأعربت عن أسفها لأنه رغم الالتزامات الدولية التي قدمت من أجل زيادة الإنصاف في التجارة الدولية والشؤون المالية، لم تتخذ سوى إجراءات قليلة بشأن تلك الالتزامات.

١٠ - وأشارت كوبا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، والضرر العام الذي يلحق بالبيئة، والأزمة الغذائية من بين الآثار الناجمة عن العولمة. وترى كوبا أن العولمة تتسبب في تقليل قدرات الدول على إعمال الحق في التنمية وضمان الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة، والضمان الاجتماعي. ويؤدي ذلك إلى زيادة عدم المساواة، وعدم استفادة ملايين الناس من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصرّحت كوبا بأن العولمة أصبحت الوسيلة التي فرضت بها مراكز السلطة تصوراتها وسيطرتها. ودعمت موقفها بتقديم أمثلة من قبيل فرض نظام ديمقراطي واحد والقيود المفروضة على الهجرة إلى البلدان الصناعية.

١١ - وشددت كوبا على أهمية وضع التنمية في صلب جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ودعت إلى تغيير المؤسسات المالية الحالية وإلى إنشاء نظام دولي عادل. وقدمت اقتراحات ملموسة، منها فرض ضريبة إنمائية، وإلغاء الديون الخارجية، وزيادة المساعدة الإنمائية التي يجب ألا تكون مشروطة أو خاضعة للمصالح الاقتصادية والسياسية للجهات المانحة. ودعت أيضا إلى القيام بإصلاحات من أجل زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وذكرت كوبا أنها لا تزال مقتنعة بأنه إذا كانت البلدان المتقدمة النمو تملك الإرادة السياسية، فإنه يمكن القيام بالكثير باستخدام موارد قليلة نسبيا لصالح ملايين الناس في ما يتعلق بالحق في الحياة وفي التنمية. وأشارت كوبا إلى أنه لن توجد حلول ملموسة للمشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية اليوم أو لتحديات الغد طالما ظل النظام الليبرالي الجديد الحالي سائدا. ودعت إلى إقامة نظام دولي أكثر إنسانية وإنصافا تسود فيه العدالة الاجتماعية.

لبنان

١٣ - ذكرت حكومة لبنان أن العولمة تؤثر على الحياة اليومية للناس في جميع أرجاء العالم، وأن لها آثارا إيجابية وسلبية على حد سواء على التمتع بحقوق الإنسان. وترى أن تطور

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وزيادة الترابط في الاقتصاد العالمي، يشكّلان الجانبين اللذين لهما أكبر تأثير على التمتع بحقوق الإنسان من بين جوانب العولمة.

١٤ - ووجه لبنان الانتباه إلى الآثار التي تخلفها التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان. فالتطورات غير المسبوقة التي حدثت في العقد الماضي في تسجيل ونقل المعلومات، وانتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات، تركا آثار إيجابية وسلبية على حد سواء على التمتع بحقوق الإنسان. وساهم استخدام التكنولوجيا في انتشار الربيع العربي، الذي يرى لبنان أنه يسرّ تمتع العديد من الناس بالحق في حرية الفكر، والحق في التعبير عن الذات، والحق في تقرير المصير في المنطقة العربية. وأشار إلى استخدام تلك التكنولوجيات في التحريض على العنف وإذكاء نار الكراهية والبغضاء بوصفهما من الآثار السلبية.

١٥ - ويعتبر لبنان أن الانتشار الواسع النطاق للآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية دليل على وجود صلة كبيرة بين العولمة وإعمال حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى تزايد الترابط بين الأسواق العالمية، بدءاً من تزايد قوة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والاتفاقات التجارية في تسعينات القرن الماضي، ثم الآثار الإيجابية للازدهار الاقتصادي العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، وذكر في نهاية المطاف الآثار الواسعة النطاق الناجمة عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ التي بدأت في البلدان الصناعية ولكنها خلفت آثاراً واسعة النطاق ومدمرة على الاقتصادات الوطنية في جميع أرجاء العالم. وأشار لبنان إلى خطر الممارسات السائدة في بعض البلدان الصناعية منذ بدء الأزمة، مثل التيسير الكمي وزيادة الإمداد بالأموال التي تُطبع من أجل تعزيز السيولة في السوق. وأشار إلى أمثلة تاريخية أدّى فيها اتباع سياسات مماثلة لهذه إلى حدوث تضخم جامح. وأشار لبنان إلى تأثير الاقتصاد العالمي في حقوق معينة متعددة، منها الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في العمل، والحق في الحصول على أجر عادل، والحق في الضمان الاجتماعي.

المغرب

١٦ - أفادت حكومة المغرب بأنها اتخذت منذ بداية الأزمة المالية العالمية تدابير استباقية للوقاية من الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وبينت التدابير الخاصة المحددة الأهداف التي اتخذتها للتخفيف من أي آثار سلبية للأزمة المالية على إعمال حقوق العمل. وفي المغرب، أثرت الأزمة العالمية على التجارة، والسياحة، والتحويلات المالية الآتية من المغتربين، ورؤوس الأموال الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٧ - وفي محاولة للحد من الآثار السلبية للعولمة، اعتمد المغرب ميثاقا يعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لحقوق الإنسان الأساسية. ومع أن المغرب يعتبر نفسه في وضع يمكنه من تحقيق الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية التي تخصه، فإنه يرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أعاققت تقدمه. وذكر المغرب أنه رغم إمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم الابتدائي، والحصول على مياه الشرب، والصرف الصحي بحلول عام ٢٠١٥، فإن التقدم المحرز كان سيكون أكبر لولا الأزمة المالية. وبالمثل، كان التقدم المحرز سيكون أكبر في ما يتعلق بوفيات الرضع والوفيات النفاسية لولا الأزمة.

١٨ - وأعرب المغرب عن استمرار قلقه من تغير المناخ الناجم عن التصنيع، ولا سيما الآثار التي تلحق بسكان الأرياف في ما يتعلق بمسائل من قبيل الحصول على المياه الصالحة للشرب. فهذه مشكلة يمكن ألا يقتصر تأثيرها على صحة سكان الأرياف، بل قد يشمل تعليم أطفال الأرياف الذين غالبا ما يكلفون بمهمة إحضار المياه الصالحة للشرب. وفي إطار الجهود المبذولة للتصدي لآثار تغير المناخ، وضع المغرب خطة وطنية تشمل تدابير مثل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة.

١٩ - واتخذ المغرب تدابير من بينها خطة المغرب الأخضر الرامية إلى مساعدة القطاع الزراعي على التصدي للتحديات التي تطرحها عولمة الأسواق الزراعية. ووصف المغرب الوقت الراهن بأنه وقت إدخال تغييرات كبيرة على صناعته الزراعية، فأشار إلى إصلاحات لتحسين ظروف عمل وإنتاجية صغار المزارعين، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز القدرة على المنافسة من أجل مواجهة العصرية والعولمة. وفي هذا الصدد، أبلغ المغرب عن أوجه تحسن في معدل الحصول على الغذاء وفي نوعية حياة المواطنين.

عمان

٢٠ - وصفت حكومة عمان العولمة بأنها عملية تنطوي على أبعاد اقتصادية وكذلك اجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية وبيئية. فتعقد العولمة وأثرها على العديد من جوانب حياة الإنسان يعني أيضا أن العولمة يمكن أن تؤثر على التمتع بجميع حقوق الإنسان. ويلزم بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع سياسات تكفل تقليل الآثار السلبية للعولمة على التمتع بحقوق الإنسان. وترى عمان أن أوجه التفاوت في ما بين الدول وداخل الدول وبين الأفراد تشكل عائقا كبيرا أمام التمتع التام بحقوق الإنسان.

٢١ - واقترحت عمان مراعاة المعايير الثقافية في تصميم سياسات دولية ترمي إلى كفالة ألا تسفر العولمة عن ممارسات موحدة تقوض الهوية الثقافية. وارتأت أن السياسات الوطنية

المتعلقة بالاستثمار والتجارة ينبغي أن تعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الاجتماعية وليس لزيادة الأرباح إلى أقصى حد. وذكرت عمان أن وسائط الإعلام العالمية ينبغي أن تعبر عن وجهات نظر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. والتركيز على التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والعدالة الاجتماعية، والحد من أوجه التفاوت أمور من شأنها تقليل الآثار الاقتصادية والسياسية الاجتماعية السلبية للعولمة.

بنما

٢٢ - أبلغت حكومة بنما عن جهودها الرامية إلى ضمان الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما في ما يتعلق بالطاقة. فدستور بنما يقتضي توفر الطاقة لجميع السكان. وتلتزم الحكومة بصرامة بالأنظمة الرامية إلى ضمان كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لتوليد الطاقة الكهربائية. وتبذل بنما جهوداً من أجل تنويع مصفوفة الطاقة في البلد بهدف زيادة كمية الطاقة الكهربائية التي تولد. وتقدم القوانين الوطنية حوافز على الاستثمار في قطاع الطاقة، وحققت الدولة تقدماً لم يسبق له مثيل في توليد الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتواصل الحكومة سعيها إلى زيادة استفادة سكان الريف من الكهرباء، في إطار الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة.

٢٣ - وأشارت بنما إلى أن هيئتها الوطنية للخدمات العامة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق الترابط العالمي وتقليص الفجوة الرقمية. وعلى وجه الخصوص، تشارك الهيئة الوطنية في مجلس استشاري تركز أعماله على تحسين الموصولية في المناطق التي تعاني من محدودية سبل الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

باء - مؤسسات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بلدان المنطقة في تحقيق نموها وتنميتها على المستوى الاقتصادي. فمنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، تدعو اللجنة الاقتصادية إلى تنظيم المؤسسات المالية الدولية بغية التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للعولمة، بما في ذلك الآثار التي تلحق بالإنتاجية والعمالة وتوزيع الدخل والرعاية الاجتماعية والثقافات وأساليب العيش على الصعيد الوطني. وشددت اللجنة الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدوات بالغة الأهمية لكفالة التنمية، وهو نهج يتسق مع إعلان الحق في التنمية.

٢٥ - وأفادت اللجنة الاقتصادية بأنها تدعو إلى تنفيذ وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار حقوق الإنسان وإطار الحق في التنمية. وهي تساعد بلدان المنطقة في بناء شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف ٨). وتساعد الدول الأعضاء في تشجيع الوصول العادل إلى الأسواق، وفي تقييم الأثر الاجتماعي والثقافي والبيئي للاتفاقات التجارية وفي الجهود الرامية إلى تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكرت اللجنة الاقتصادية أنها ستواصل تقديم الدعم إلى البلدان في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٢٦ - لاحظت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) أن التجارة الدولية تشكل المحرك الرئيسي للعولمة. ويشمل عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تيسير عولمة الاقتصاد من خلال عولمة القانون. وفي سياق إنجاز ولاية اللجنة المتمثلة في تعزيز التنسيق وتحديث القواعد التي تنظم الأعمال التجارية الدولية، تحدد اللجنة الاختلافات الموجودة في مختلف قوانين الدول والتي تشكل عقبات في طريق التجارة، وذكرت أنها تعمل على إزالة تلك العقبات بهدف تهيئة الظروف المواتية للتكامل الاقتصادي العالمي. وعملها يعالج بصورة مباشرة أثر العولمة على الحق في التنمية، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في اللجوء إلى القضاء. وأشارت اللجنة إلى أن جميع الصكوك التي وضعتها تشمل بعدا متصلا بحقوق الإنسان، وبعض تلك الصكوك يقدم حوافز تستند إلى السوق على التقيد بمعايير حقوق الإنسان.

٢٧ - وتبين الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة مؤخرا الصلة القائمة بين تنظيم القانون التجاري الدولي وحقوق الإنسان. ففي عام ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة القواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول التي تنص على إتاحة حضور الناس جلسات الاستماع وإمكانية تقديم الطلبات من جانب الأطراف الثالثة، وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة في إجراءات التحكيم. وبالنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة في التنمية المستدامة، يشمل برنامج عمل اللجنة كفالة وجود بيئة قانونية داعمة لهذه المؤسسات. وللعمل الحالي الذي تقوم به اللجنة من أجل ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة وجهودها الرامية إلى تنظيم التجارة الإلكترونية آثار متعددة الأوجه على التنمية وحقوق الإنسان.

٢٨ - وتطلعا إلى المستقبل، تتوخى اللجنة اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والاضطلاع بدور محتمل في مساعدة الدول على تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ووجهت اللجنة الانتباه إلى الآثار

المحملة على حقوق الإنسان التي قد تنشأ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وشددت على أهمية إدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات تقييم مخاطر الشراكات.

٢٩ - وتهدف اللجنة إلى دعم الدول في تطوير المعارف والأدوات اللازمة لاستخدام القانون التجاري بفعالية بوصفه أداة لتحقيق التنمية المستدامة. فالقانون التجاري يتطور باستمرار استجابة للممارسات والتحديات التجارية الجديدة. وهذا يتطلب مواصلة رصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن التطورات في التجارة العالمية، وتنظيم التجارة بطريقة لا تعوق الاستثمار أو مباشرة الأعمال الحرة أو التنمية المستدامة.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - تشير الردود الواردة من الدول وكيانات الأمم المتحدة إلى أن العولمة تطرح تحديات وتتيح فرصا، على حد سواء، لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقد أعربت الدول المحيية عن القلق إزاء مجموعة من المسائل، بما في ذلك الهجرة والمشردون، والبيئة، والحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية، والأخطار التي تهدد الهوية الثقافية، وتنظيم المؤسسات المالية الدولية، واحتلال موازين القوة الدولية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وأشارت الدول أيضا إلى الآثار الإيجابية للعولمة، بما في ذلك التطورات المشهودة في مجال التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي التي يسرت التعبير عن الذات وتقرير المصير لصالح العديد من الناس.

٣١ - وكما يتبين من الردود الواردة، ما زالت الأزمة المالية العالمية تؤثر تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان، وما زال إصلاح الهيكل النقدي والمالي الدولي أولوية عليا بالنسبة للدول المحيية. وينبغي أن يسترشد الإصلاح بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية. وتوفر هذه المبادئ مجتمعة أساس إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في سياسات الاقتصاد الكلي، وهذا شرط مسبق لتهيئة بيئة مواتية للتنمية تفضي إلى أعمال جميع حقوق الإنسان. وتنظيم الأسواق المالية والجهات الفاعلة في القطاع المالي من خلال الآليات الوطنية ومن خلال العضوية في المؤسسات المالية الدولية يشكل ممارسة سيادية للدول خاضعة للالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان.

٣٢ - ولذلك، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير لتعزيز المشاركة (لا سيما مشاركة أضعف الفئات)، والشفافية، والمساءلة في جميع عمليات اتخاذ القرار المتصلة بالنظام المالي، وسياسات الاقتصاد الكلي، وجميع الترتيبات الاقتصادية الدولية. ووفقا لإعلان الحق في التنمية، تضطلع الدول بالمسؤولية الأولية عن تهيئة ظروف وطنية ودولية مواتية لإعمال الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، عليها تحقيق الأهداف المتعلقة بتقديم المعونة وفعالية المعونة؛ وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وهيئات تحديد المعايير؛ وحل أزمات الديون السيادية؛ والتشجيع على إبرام اتفاقات تجارية واستثمارية محورها الناس وموجهة نحو التنمية؛ وإجراء الإصلاحات الضرورية الأخرى للنظم النقدية والمالية الدولية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم آثار سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار على حقوق الإنسان ولكفالة تعبئة أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة لصالح حقوق الإنسان. وتقدم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان توجيهات إلى مؤسسات الأعمال التجارية للوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك معلومات عن الالتزامات المناظرة الخاصة بالدول.

٣٣ - ويمكن لكيانات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مهم، بل هي تضطلع به في مساعدة الدول في إطار تعاملها مع عالم متزايد العولمة، سواء في سياق تحديد وضعها على الساحة الدولية، أو في ما يتعلق بضمان حقوق الإنسان في تلك البلدان. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تواصل مساعدة الدول على تخفيف الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية الذي تتسم به آثار العولمة، فالتعاون الدولي أساسي في كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان للجميع.

٣٤ - وتدعم العولمة حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود. غير أنه من منظور حقوق الإنسان، يجب عليها أيضا أن تعزز وتحمي الحق في التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف للجميع. ويجب أن تحافظ على حياة وكرامة كل شخص وجميع الشعوب. ويجب أن تتقيد بكرامة سبل كسب الرزق والعمل، بما في ذلك في التجارة العابرة للحدود الوطنية، وبكرامة العمال المهاجرين وصغار المزارعين، الذين يدعمون الاقتصاد العالمي وهم في كثير من الأحيان على هامش سلاسل القيمة العالمية.

٣٥ - ويرتبط البعد الإنساني الذي يوجد في صلب العولمة ارتباطا لا ينفصم بالرؤية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال جميع الحقوق والحريات بصورة كاملة. ويعيد إعلان الحق في

التنمية تأكيد هذه الرؤية في دعوته إلى إقامة نظام اقتصادي دولي على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون في ما بين جميع الدول. وللدول والمجتمع الدولي حقوق وعليهما واجبات في توجيه وتنظيم سياسات وطنية وعالمية تتناول أنشطة مجموعة كاملة من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بهدف تحقيق استفادة البشرية جمعاء.
